



افتتاحية التقرير الشهري لجمعية مصارف لبنان
بقلم الأمين العام الدكتور فادي خلف

الحل الشامل بات أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى

مع دخول الأزمة النظامية عامها السادس، يبقى غياب الحلول الجذرية الشاملة الخطر الأكبر الذي يهدد مستقبل الاقتصاد الوطني والقطاع المالي. وقد أكدت جمعية مصارف لبنان في بياناتها السابقة أهمية الإسراع في إقرار قانون إعادة هيكلة القطاع المصرفي ومعالجة الفجوة المالية وفق رؤية متوازنة وعادلة، تحدد المسؤوليات بوضوح بين الدولة ومصرف لبنان والقطاع المصرفي، ضمن إطار قانوني وقضائي واضح وشفاف.

ورغم الخطوات التنظيمية التي يبادر إليها مصرف لبنان عبر التعاميم، والتي تندرج ضمن الممكن المتاح راهناً، فإن هذه المعالجات المؤقتة لا يمكن أن تشكل بديلاً عن خطة شاملة تضمن إنقاذ النظام المالي، وتحفظ حقوق المودعين، وتعيد بناء الثقة محلياً ودولياً.

في هذا السياق، جاءت التعديلات الأخيرة على التعميمات 158 و166، التي بادر إليها سعادة حاكم مصرف لبنان الأستاذ كريم سعيد، منسجمة مع مطلب أساسي رفعتة المصارف منذ بداية الأزمة.

لطالما شددت المصارف على أن استنزاف ما تبقى من احتياطياتها لدى مصرف لبنان في دعم غير مدروس لليرة اللبنانية، أو في تمويل سلع استفادت منها جهات محددة، أو لتغطية حاجات الدولة من العملات الأجنبية، يشكل خطأ فادحاً. وبقي المودع، صاحب الحق الأول، خارج دائرة الاستفادة من هذه الأموال التي حُجزت أصلاً باسمه.

من هنا، تشكل خطوة رفع قيمة السحوبات الشهرية تصحيحاً لمسار سابق، إذ من غير المقبول استمرار حرمان المودع من الاستفادة من أمواله لدى مصرف لبنان، في حين سبق واستنزف جزء كبير منها في برامج لم تحقق الغايات المرجوة.

والمفارقة أن البعض يهاجم هذه الخطوة تحت شعار "تذويب الودائع"، في حين أن التذويب الحقيقي حصل عندما استهلكت الاحتياطيات في غير وجهتها السليمة. أما اليوم، فتعود الأموال، ولو تدريجياً، إلى أصحابها الشرعيين: المودعين.

وفي الخلاصة:

- إعادة توزيع ما تبقى من الاحتياطي على المودعين هو خطوة تصحيحية لمسار خاطئ في إدارة الاحتياطيات.
 - زيادة الدفعات الشهرية تعيد جزءاً من القدرة الشرائية للمودع بانتظار الحل الشامل.
 - استكمال هذا المسار يفرض إقرار القوانين اللازمة ضمن خطة متكاملة تعيد الاعتبار لأموال المودعين والمصارف، وتوزع المسؤوليات بصورة عادلة بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف.
- إن المصارف، ومنذ بداية الأزمة، كانت ولا تزال حريصة على حماية حقوق المودعين وصون استمرارية القطاع المالي في آنٍ معاً، باعتبار أن الاثنين مترابطان ولا انفصال بينهما.

ملاحظة: إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.